

م/أخبار الهند الاقتصادية

- أعلنت الهند بأنها ستقدم حزمة جديدة من المعونات الاقتصادية إلى أفغانستان تقدر بمليار دولار أمريكي لبناء سدين للمياه في أفغانستان، وأن هذه المعونات تأتي في إطار حملة الهند في أفغانستان وإعادة الإعمار ودعم البنية التحتية فيها، حيث تمتلك الهند استثمارات في عدد من المشاريع في أفغانستان تقدر بـ 2 مليار دولار أمريكي.
- كشفت بعض التقارير العالمية أن الهند تقترب من التحول إلى أحد المراكز العالمية لصناعة قطع غيار السيارات، حيث وصل حجم هذه الصناعة إلى 43.5 مليار دولار أمريكي. وتصدر الهند هذه قطع بالتعاون مع الشركات العالمية التي لها فروع في الهند ضمن مبادرة "أصنع في الهند" إلى أكثر من 160 دولة.
- تمتلك أوروبا الحصة الأكبر من صادرات مكونات السيارات المصنعة في الهند، حيث تبلغ نسبتها 38.1%، وتأتي بعدها أمريكا الشمالية بحصة نسبتها 26% وآسيا بنسبة تبلغ 25% وأفريقيا بنسبة تبلغ 6% وأمريكا اللاتينية بنسبة 4%، حيث تمثل نسبة هذه الصادرات من مجمل الصادرات الهندية الإجمالية ما قيمته 28%.
- أسهمت الصناعة في الهند خلال عامي 2017-2018، بنحو 9% من إجمالي الناتج المحلي، ويعمل في الهند في هذا المجال نحو 30 مليون فرد، وتتراوح عائداتها ما بين 20 و 22 مليار دولار، حيث أصبحت الهند مصدراً عالمياً لتوريد المحركات الصغيرة والكبيرة، بالنسبة لشركات مثل (فورد وفيات وسوزوكي وجنرال موتورز) وهي تعمل باستمرار من خلال معامل بحوثها إلى تطوير منتجاتها في هذا المجال.
- بدأت شركة الهند الوطنية للنفط والغاز الطبيعي محادثات مع كبار مشتري الغاز الطبيعي من حقول خليج البنغال الواقع غرب الهند والمتوقع حسب المصادر الهندية المطلعة أن يبدأ الإنتاج فيها خلال السنوات الثلاثة القادمة، وأن الخطة التي تتبعها الشركة الوطنية للنفط والغاز الطبيعي هي نقل الغاز من الساحل الشرقي إلى غرب الهند، وأنها تسعى إلى عقد مشاريع عملاقة مدتها من خمسة إلى عشر سنوات مع كبرى شركات العالم النفطية المختصة في هذا المجال.

- أعلن البنك المركزي الهندي قراره منع البنوك والمؤسسات المالية الخاضعة لرقابتها من التعامل مع أي من الافراد أو الشركات التي تتعامل بواسطة العملات الرقمية، إذ يعتبر البنك المركزي الهندي أن العملات الرقمية تثير مخاوف بشأن حماية المستهلك وتكامل السوق وتبييض الأموال، كما وجه البنك المركزي الهندي البنوك والمؤسسات المالية التي تقدم خدماتها بواسطة هذه العملات إلى إنهاء علاقتها فوراً بهذا التعاملات وخلال مدة زمنية حددها البنك المذكور بثلاثة أشهر فقط.
- وأعلنت الهند بأنه سيتم افتتاح مصنع محلي بالتعاون مع شركة (I Phone) جنوب الهند في ولاية بنغالور الهندية لتصنيع الهاتف النقال (I Phone 6 Plus)، ومن خلال انشاء هذا المصنع المحلي المشترك في الهند، تسعى شركة أبل إلى خفض أسعار أجهزة الايفون المصنعة في الهند، كاستجابة لسياسات الحكومة الهندية التي تفرض ضرائب على الهواتف المصنعة في خارج الهند، حيث رفعت الحكومة الهندية الرسوم الكمركية على الهواتف الذكية من 15% إلى 20% خلال شهر شباط لعام 2018، مما أجبر شركة أبل على اتخاذ إجراءات جديدة لتخفيض أسعارها والمحافظة على المنافسة.
- أعلن الرئيس التنفيذي لشركة البترول الكويتية العالمية نبيل بورسلي بأن الكويت تأمل في بيع 200 ألف برميل يومياً اضافياً إلى الهند من خلال شراء حصة في إحدى المصافي الهندية، حيث طرحت الكويت موضوع شراء حصة في أحد المصافي الهندية خلال مناقشات منتدى الطاقة العالمي الذي عقد في أوائل نيسان لعام 2018.
- اتفقت مجموعة سوفت بنك اليابانية على بدء العمل بمشروع هندي مشترك للطاقة الشمسية بقيمة 930 مليون دولار أمريكي مع شركة هندية مختصة في مجال التكنولوجيا، في إطار خطة طموحة للشركة اليابانية للاستثمار في مجال الطاقة الشمسية في الهند، وسيعمل المشروع باستخدام التكنولوجيا الكهروضوئية في ألواح الطاقة الشمسية. حيث تنتشر ألواح الطاقة الشمسية على نحو متزايد في الهند، في ظل تنامي التحديات البيئية بموازاة النمو السكاني الكبير في الهند الذي يحتل مرتبة متقدمة بين أكثر دول العالم المسببة للتلوث، وأن الهند حريصة على الانتقال إلى مصادر الطاقة البديلة والابتعاد عن مصادر التلوث، إذ تعد الهند ثالث بلد ملوث في العالم مع نسبة 4% من الانبعاثات العالمية.
- حذت الهند حذو الاتحاد الأوروبي والصين في المطالبة بتعويضات من الولايات المتحدة الأمريكية في منظمة التجارة العالمية عن الرسوم الكمركية الأمريكية على واردات الحديد والألمنيوم حسب ما كشفت ذلك بعض المصادر في منظمة التجارة العالمية، حيث اعتبرت الهند أن الرسوم الكمركية الأمريكية " إجراءات احترازية" بمقتضى قواعد منظمة التجارة العالمية.

- تعمل قطر على زيادة وجودها الاقتصادي والاستثماري في الهند، وفي إطار هذا المجال أطلق بنك الدوحة في الهند برنامج للاستثمار في الهند، حيث يهدف هذا البرنامج إلى زيادة عائدات المستثمرين وتخليصهم من الأعباء المصاحبة لعملية تنفيذ تلك الاستثمارات ضمن مساعي بنك الدوحة إلى الاستفادة من السوق الهندي التي تمتاز بالنمو السريع وتنويع الاستثمارات فيه وفي جميع المجالات.

- أعلنت الحكومة الهندية بأنه سيتم تحويل السلطات الهندية حق مصادرة ممتلكات الأثرياء الهاربين الذين ارتكبوا مخالفات أو جرائم اقتصادية تتجاوز قيمتها الـ 15 مليون دولار أمريكي. ويأتي هذا الاجراء في الوقت الذي تشهد فيه الهند سلسلة من الفضائح المصرفية من بينهما جريمة احتيال بملياري دولار أمريكي في بنك البنجاب الوطني الهندي الذي تديره الدولة والتي أعلن في شهر شباط لعام 2018، كما يأتي وسط انتقادات أحزاب المعارضة لحكومة مودي بالتقاعس في محاسبة الهاربين الذين نهبوا أموال الشعب وأضرروا بالاقتصاد الهندي.

- أعلنت الهند والامارات عن شراكة استراتيجية في مجال تنمية المهارات والاعتراف المتبادل بمؤهلات العمالة الهندية بما يساهم في تحقيق التوافق اللازم بين مخرجات برامج التدريب وتنمية المهارات في الهند واحتياجات سوق العمل في دولة الإمارات العربية المتحدة، حيث يأتي ذلك في إطار برنامج الحكومة الهندية الذي أطلقته باسم " تمهير الهند" والذي يهدف إلى تدريب 400 مليون شاب هندي بحلول العام 2022 وتزويدهم بالمهارات التي تتطلبها أسواق العمل سواء المحلية أو الدولية.